إسهامات شركة مُصر للتأمين للاقتصاد الوطني من التّأسيس للتّأميم

Contributions of the Misr Insurance Company to the national economy from the establishment to the nationalization

دعاء محمود*

dr.doaamahmod@gmail.com

الملخص

لقد قدّم رائد الاقتصاد الوطني بعصره طلعت حرب مدفوعًا بروحه الوطنية ووعيه الاقتصادي بأهمية إنشاء شركة وطنية للتأمينات، وذلك لعدة جوانب: فمن جانب مواجهة التحكم الأجنبي لهذا النّشاط ومدى صورية الشركات ذات الشّكل المصري ولكنها مفرغة المضمون، ومن جانب آخر للاستفادة من هذا النّشاط لتأمين شركات بنك مصر والمساهمة بالتّأمين على الشّركات والأفراد المصريين، لذا فقد نتج عن سعيه تأسيس أول شركة وطنية للتأمين باسم شركة مصر لعموم التأمينات عام 1934م، والتي تم تعديل اسمها عام 1942 إلى شركة مصر للتأمين فتميزت بالطابع الوطني ولمدى أهميتها فقد قام طلعت حرب بإدارتها بنفسه.

فأسهمت الشّركة إسهامًا كبيرًا وملحوظًا فشكلت دعامة أساسية في المجالات الصناعية والتجارية، فمدتهم بالوسيلة التي تدرأ عنهم وقع الكوارث التي تقع عليهم من أخطار أو تتعرض لهم.

* كلية الآداب – جامعة بنها.

كما عمدت إلى توظيف الاحتياطيات الكبيرة التي تراكمت عبر سنوات عمر الشركة وتوجيهها في تمويل المشروعات الاستثمارية والصناعية العملاقة كعنصر من عناصر تكوين رأس المال القومي، فشاركت في بعث الاقتصاد القومي بعثًا جديدًا على أساس قوي ومتين منذ بداية ثورة يوليو 1952 فشاركت في تأسيس شركات (الحديد والصلب، المساكن الشعبية، مصر للفنادق، الصناعات الكيماوية المصرية، القومية لإنتاج الأسمنت، مصر للتجارة الخارجية، ...).

وعلى مستوى آخر شاركت في التأمين على مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان مساهمة منها في تدعيم اقتصاد البلاد، وقد كان من أهم المشروعات التي قامت بها حكومة الثورة وحينما جد الجد شاركت في التأمين على مشروع السد العالي رغم ما كان متوقع أن يعتريه من مخاطر كبيرة.

ووظفت الشركة أموالها في المساهمة مع الحكومة في تنفيذ مشروعاتها العمرانية المختلفة فأقرضت وزارة الخارجية للاستعانة بها على بناء السفارات في الخارج لتوفير قيمة الإيجارات الباهظة والتي تتحملها ميزانية الدولة، وأقرضت بلدية القاهرة لتستعين بها في تنفيذ مشروع البلدية لتحسين مرفق مياه القاهرة، وساهمت في القرض المقدم لشركة مصر للفنادق للاستعانة به على إنجاز أعمال الشركة بما يعود بالعملة الأجنبية على البلاد.

الكلمات المفتاحية:

إسهامات، مصر للتأمين، الاقتصاد الوطني.

Abstract

The pioneer of the national economy in his time presented Talaat Harb, motivated by his patriotic spirit and his economic awareness of the importance of establishing a national insurance company, for several aspects: on the one hand, facing foreign control of this activity and the extent of the shamness of Egyptian-shaped companies, but they are hollow in substance, and on the other hand, to benefit from this activity to secure bank companies Egypt and the contribution to insurance on Egyptian companies and individuals, so his quest resulted in the establishment of the first national insurance company in the name of the Misr General Insurance Company in 1934, whose name was modified in 1942 to the Misr Insurance Company, which was distinguished by its national character and for its importance only Talaat Harb managed it himself.

The company made a significant and noticeable contribution and formed a mainstay in the industrial and commercial fields, providing them with the means to ward off the impact of disasters that fall upon them from dangers or exposure to them.

It also employed the large reserves that had accumulated over the years of the company's life and directed them to finance giant investment and industrial projects as an element of national capital formation. It participated in the revival of the national economy on a strong and solid basis since the beginning of the July 1952 revolution, so it participated in the establishment of iron and steel companies. , public housing, Egypt for hotels, the

Egyptian chemical industries, the national cement production, Egypt for foreign trade.(... ,

On another level, I participated in insuring the project to generate electricity from the Aswan Reservoir, as a contribution to strengthening the country's economy. It was one of the most important projects undertaken by the government of the revolution. When my grandfather was grandfather, I participated in insuring the High Dam project despite the great risks that it was expected.

The company invested its money in contributing with the government in the implementation of its various urban projects, so it loaned the Ministry of Foreign Affairs to build embassies abroad to provide the value of the exorbitant rents borne by the state budget, and it loaned the Cairo Municipality to be used in the implementation of the municipality project to improve the Cairo water facility, and contributed to the loan provided to the company Egypt for Hotels to use it to complete the company’s business, including foreign currency returns to the country.

Keywords:

Contributions, Misr Insurance, the national economy.

بدأ بنك مصر الذى تم تأسيسه عام 1920على إقامة عددا من الشركات ذات الاهتمام بكافة الأنشطة الاقتصادية في مصر معتمدا على مدخرات المصريين وكبار ملاك الأراضي، وعلى جانب من أرباحه الخاصة، وقد ساهمت هذه الشركات في تنمية الاقتصاد القومي، وخلقت جيلا من الفنيين لم يكن موجودا، و بعثت الثقة والكرامة في نفوس المصريين [1]، فأنشأ خلال الفترة من 1920-1960 عددا من الشركات بلغت ثلاثون شركة منها سبعة وعشرون شركة قام هو بإنشائها، وثلاث شركات امتلكها البنك بعد فترات من إنشائها، تغطي قطاعات الغزل والنسيج ست شركات، والقطن ثلاث شركات، والمال والائتمان ثلاث شركات، والنقل ثلاث شركات، والسياحة شركتان، والكيماويات شركتان، وقطاعات أخرى ثمان شركات [2].

فكان من الواضح أهمية التأمين في تسيير أعمال الشركات التي أنشأها بنك مصر، وبأن التأمين ضرورة لا غنى عنها، حتى يوفر على هذه الشركات مئات الألوف من الجنيهات التي كانت تدفع للشركات الأجنبية، سواء للتأمين على موجوداتها من الحريق أو كتأمين نقل ما تحتاج إليه من معدات، ومهام، وأدوات [3].

فاقتصر نشاط الشركة في أول الأمر على التأمين على ممتلكات بنك مصر، وشركاته والعاملين فيها، ثم بعد ما أثبتت نجاحها في هذه الدائرة، انطلقت لتمد خدمتها التأمينية إلى الدائرة الأوسع التي تشمل مصر بأسرها بكافة مؤسساتها وشركاتها ومواطنيها [4].

ويتضح مما سبق أن التأمين هو نظامًا مهمًا وقديمًا لما له من مزايا تقليل المخاطر والتضامن والتعاون سواء بين الأفراد أو التجار أو أصحاب الحرف، وهو مما جعل الدول تهتم به كنظام قانونيًا لأنه يمثل حل لمواجهة الأزمات التي يمكن أن يتعرض لها الفرد في المجتمع، وقد ظهر في مصر من النصف الثاني من القرن التاسع عشر كنتيجة للأوضاع الاقتصادية والسياسية المترتبة على الاحتلال البريطاني لمصر، وهو ما جعل شركات التأمين في البداية هي شركات أجنبية وحتى الشركات المساهمة المصرية منها كانت في الحقيقة تابعة لها.

وقد استطاع طلعت حرب تأسيس شركة تعد هي الأولى والوحيدة الوطنية حيث بذكائه الشديد وتصريفه الجيد للأمور فقد اتضح له أهمية تأسيس شركة تأمين تحافظ على أموال شركات بنك مصر من ناحية وأموال المصريين من جانب آخر، ولما ناله من ثقة بعد ما أثبت نجاحه في هذه الدائرة فقد استطاع أن يمد خدمات شركة مصر للتأمين من نطاقها الضيق على شركات بنك مصر والعاملين فيها إلى دائرة أوسع شملت كافة مؤسسات وشركات مصر.

استمر التأمين في البلاد حكرا للتوكيلات والفروع الخاصة بشركات التأمين الأجنبية حتى مطلع القرن العشرين، وفي عام 1900 أسست شركة التأمين الأهلية وأصبحت هي الشركة المصرية الوحيدة حتى عام 1928، وقد قام بإنشائها البنك الأهلي المصري وجعل مقرها مدينة الإسكندرية التي كانت وقتها العاصمة التجارية للبلاد، وقد تم اكتتاب رأس مال هذه الشركة بالجنيه

الإسترليني ولم يتم تحويله إلى عملة البلاد الوطنية إلا في عام 1949، وبالرغم من أن رأسمال هذه الشركة كان للأجانب فيه قدر كبير، فكانت تعتبر خطوة نحو تمصير سوق التأمين في الدولة المصرية، ومضت سنوات طويلة على إنشاء شركة التأمين المصرية الأولى، حتى أسست الشركة المصرية الثانية، وهي شركة الإسكندرية للتأمين وكان ذلك في عام 1928، ثم أعقبتها شركة الشرق للتأمين عام 1931[5].

وفي بداية عام 1934 استشعر طلعت حرب أهمية وجود التأمين في تسيير أعمال هذه الشركات جميعا، وبأنه ضرورة لا غنى عنها، حتى يوفر على هذه الشركات مئات الألوف من الجنيهات التي كانت تدفعها للشركات الأجنبية سواء للتأمين على موجوداتها من الحريق أو لتأمين نقل ما تحتاج إليه من معدات ومهمات وأدوات[6].

وعليه فقد جاء تأسيس بنك مصر في ذلك العام لشركة مصر لعموم التأمينات التي سميت بعدئذ في 23 يونية عام 1942 بشركة مصر للتأمين، إذ قد صدر مرسوم بتأسيس هذه الشركة في 14 يناير 1934 لمدة خمسين سنة ونشر بملحق الوقائع المصرية بالعدد 8 الصادر في 25 يناير 1934[7].

وقد تميزت هذه الشركة منذ إنشائها بطابعها الوطني الخالص، ونظرا لأن مجال التأمين كان جديدا على المصريين، فقد تم الاستعانة بخبرات الشركات العالمية للإسهام في إنشاء الشركة وتزويدها بالفنيين اللازمين، إلا أنه ما أن أثبتت وجودها حتى تمصرت تماما، واعتمدت اعتمادا كليا على النخبة المتميزة من الشباب العربي الذين تدربوا على هذه الأعمال الجديدة[8].

وبسبب أن التأمين كان جديدا ولم يتمرس فيه المصريون، فأخذ طلعت حرب يفكر في الوسيلة التي يتوصل بها إلى تعليم المصريين التأمين، فلم يجد وسيلة إلا أن يلجأ إلى الشركات العالمية ذات القدم الراسخة في مجال هذه الصناعة؛ لكي يستعين بها على تعليم المصريين وتوجيههم في مجال العمل الجديد، ولكنه حرص في الوقت نفسه على أن تكون إدارة الشركة الجديدة للمصريين، حتى لا يسيطر عليها العقل الأجنبي، وقد استجابت للدعوة شركات أجنبية عالمية ساهمت في إنشاء شركة مصر لعموم التأمينات، وزودتها بالفنيين الذين بدأوا في إرساء القواعد بالاشتراك مع المصريين[9].

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى الأسباب التي جعلت التأمين غريبا على المصريين، فمنها أساليبه الرياضية المختلفة والإحصائية، كما أن العاملين والمشتغلين به من المصريين كانوا قلة، ومن ناحية أخرى فإن فكرة التأمين كانت تواجهها بعض الفتاوى الدينية التي تجعل المصريين ينصرفون عنها؛ لما يشوبها من الحرمة أو عدم الفهم لهذه العقود التي تعد عقودا جديدة، وهو ما حدا بطلعت حرب للاستعانة بالشركات الأجنبية في البداية لنقل الخبرات الخاصة بطرق الإدارة والاحتساب لمواجهة التحدي الأول.

ولقد شاركت كل من شركة أسيكورازيوني جنرالي الإيطالية Assicurazioni Generali، وشركة س.ت. بورنج وشركاه ليمتد للتأمين البريطانية CT Company Boring & Partners Limited British Insurance في تأسيس الشركة، وفي رأسمالها، كما أصبح لكل منهما ممثلا عنها في مجلس الإدارة[10].

وقد كانت شركة مصر للتأمين شديدة الأهمية بالنسبة إلى محمد طلعت حرب، فحرص على أن يتولى بنفسه إدارتها الفعلية، فكان أول عضو منتدب لها من مجلس إدارتها وظل يشغل هذا المنصب منذ التأسيس حتى عام 1939[11].

ويتضح ذلك بسبب ما ذكر سابقا من أن هذه الشركة لها طابع خاص في نظم الإدارة ونظم الاحتساب يختلف عن الشركات الأخرى لبنك مصر مما استدعى عناية خاصة ولإضفاء الثقة والمصداقية على أعمال الشركة مما يحفز الآخرين على المساهمة والتعامل معها.

وفي 14 يناير 1934 صدر مرسوم بتأسيس شركة مصر للتأمين، وقد وقع على مرسوم التأسيس كل من بنك مصر، وهي شركة مساهمة مصرية ومركزها بالقاهرة، وشركة مصر لغزل ونسج القطن، وهي شركة مساهمة مصرية ومركزها الرئيسي بالقاهرة يمثلها محمد طلعت حرب وشركة س.ت. بورنج وشركاه ليمتد للتأمين CT Company Boring & Partners Limited British Insurance ، وهي شركة إنجليزية مركزها الرئيس بلندن ويمثلها الدكتور فؤاد سلطان بمقتضى تفويض رسمي أمام المستر هنري الفر دود بردج Mister Henry Alfred Dodd Bridge الموثق العمومي بلندن بتاريخ 14 يوليه سنة 1933، واعتمد التفويض من قنصل المملكة المصرية بلندن بتاريخ 15 يوليه سنة 1933 طبقا للقانون، وشركة إسيكورازيوني جنرالي وهي شركة مساهمة إيطاليةAssicurazioni Generali ، مركزها بتريستا ويمثلها فؤاد سلطان بمقتضى تفويض رسمي أمام الأستاذ بولينا جليودي جيسبي Polina Glyudi Gisby الموثق العمومي بتريستا بتاريخ 12 أغسطس سنة 1933 طبقا

للقانون، وأحمد مدحت يكن[12] وزير سابق ومن ذوي الأملاك مصري الجنسية ومقيم بالقاهرة، ومحمد طلعت حرب نائب رئيس مجلس إدارة بنك مصر وعضوه المنتدب، مصري الجنسية ومقيم بالقاهرة، وفؤاد سلطان عضو مجلس إدارة بنك مصر المنتدب، مصري الجنسية ومقيم بالقاهرة، والمستر جيمس بلات Mister James Platt وهو تاجر بريطاني الجنسية ومقيم بليفربول بإنجلترا، وينوب عنه فؤاد سلطان بموجب تفويض رسمي أمام المستر بارك نلسون ستون Mister Park Nelson Stone الموثق العمومي بليفربول بتاريخ 18يوليو 1933 واعتمد هذا التفويض من قنصل المملكة المصرية بليفربول بتاريخ 18 يوليه 1933 طبقا للقانون، وعيسوي حسن زايد من ذوي الأملاك، مصري الجنسية ومقيم بالقاهرة، وتوفيق دوس وزير سابق، ومن ذوي الأملاك مصري الجنسية، ومقيم بالقاهرة ومحمد طاهر من ذوي الأملاك، مصري الجنسية، ومقيم بالقاهرة، ومحمد أحمد فرغلي[13] من ذوي الأملاك مصري الجنسية ومقيم بالإسكندرية وزكي ويصا من ذوي الأملاك مصري الجنسية ومقيم بأسيوط وصادق قليني تاجر وحماية دولة فرنسا ومقيم بالمنيا، ويوسف شيكوريل تاجر مصري الجنسية ومقيم بالقاهرة وإسماعيل بركات تاجر مصري ومقيم بالقاهرة ويعقوب بباوي تاجر مصري ومقيم بالمنيا وعبد المنعم الديب من ذوي الأملاك مصري الجنسية ومقيم بالإسكندرية[14]

رجعت فكرة تأسيس الشركة إلى الرغبة في تمكين بنك مصر، والشركات التي أنشأها من الاعتماد على مؤسسة مصرية للقيام بأعمال التأمين المختلفة التي تحتاج إليها وتخدم في الوقت ذاته مصالح الأفراد والهيئات[15].

يعمل التأمين كدعامة من الدعامات الأساسية في المجالات الصناعية والتجارية، إذ يمدها بالوسيلة التي تدرأ عنها وقع الكوارث التي تترتب على أكثر الأخطار التي تتعرض لها، كما يساعد على زيادة ذروة رأس المال العامل فيها بطريق غير مباشر، وبالرغم من أن هذه هي وظيفة التأمين الرئيسية فإن هنالك مجالا اقتصاديا ليس بالهين يقوم فيه التأمين بدور محسوس هو مجال التمويل فالأموال المجمعة كاحتياطيات تأمينية تتزايد تزايدا مطردا وتكون عنصرا رئيسيا من عناصر الادخار القومي أو بعبارة أخرى عنصرا من عناصر تكوين رأس المال القومي[16].

فدأبت هذه الشركة على المشاركة الفعالة في سائر المشروعات الإنتاجية التي تهدف إلى بعث الاقتصاد القومي بعثا جديدا على أساس قوي متين فشاركت في:

1. تأسيس شركات الحديد والصلب.
2. وشركة المساكن الشعبية.
3. وشركة مصر للفنادق.
4. وساهمت أيضا في تأسيس شركة الصناعات الكيماوية المصرية بمبلغ 600.000 جنيه.
5. والشركة القومية لإنتاج الأسمنت بمبلغ 90.000 جنيه، وهذين المشروعين بالتأكيد فيهم المنفعة بالنسبة إلى اقتصادنا القومي، فصناعة الأسمدة الكيماوية تعتبر من مقومات الحياة، كما أن إنتاج

الأسمنت يعتبر من مستلزمات التوسع في العمران الذي صاحب النهضة المصرية في أعقاب ثورة مصر الحديثة.

6. وساهمت الشركة أيضا في تأسيس شركة مصر للتجارة الخارجية بمبلغ 20.000 جنيه، لما تقدره لهذه الشركة من نجاح أكيد نظرا لحاجة البلاد إلى المساهمة في تنظيم تجارتها الخارجية والتعاون مع الدولة في هذا السبيل [17].

7. وشاركت في مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان وهو من أهم المشاريع التي قامت بها حكومة الثورة، وقد قامت الشركة بالتأمينات الخاصة بهذا المشروع مساهمة منها في تدعيم اقتصاديات البلاد.

8. وشاركت أيضا في التأمين على مشروع السد العالي.

9. ومشروعات الخطة الخمسية للتنمية التي كان لها أكبر الأثر في تغيير معالم الاقتصاد المصري سواء أكان ذلك في الزراعة أم في الصناعة بإقامة المصانع دفعا لحركة التصنيع في البلاد التي كانت مصر في أمس الحاجة إليها، وقد شاركت الشركة في التأمين على المشروعات الحيوية.[18]

10. عندما قامت الحرب العالمية الثانية اختارت الحكومة شركة مصر للتأمين لتقوم بالتأمين على القطن بجميع أنحاء القطر أثناء وجوده بالمحالج والشون، وهو عمل تقوم به الشركة بدون أي أجر رغبة في المساهمة في خدمة الاقتصاد الأهلي[19].

11. فكرت وزارة التربية والتعليم في التأمين على الطلبة ضد الحوادث وطالبوا شركات التأمين بتقديم مشروع عن هذا التأمين فقبلت شركة مصر للتأمين هذا المشروع الضخم دون أن تهدف من ورائه كسب مادي وكان كل هدفها هو نشر الوعي التأميني بين أبناء المستقبل[20].

12. كما ساهمت الشركة في تعمير البلاد بمتابعتها العمل على تخفيف حدة أزمة المساكن بتشييدها العمارات الشاهقة التي فضلا عما تحققه من تجميل للأحياء التي تبنى فيها، فإنها تساعد على توفير الأماكن اللازمة لمصالح الحكومة والشركات والأفراد[21].

13. ولم تأل الشركة جهدا في المساهمة مع الحكومة في تنفيذ مشروعاتها العمرانية المختلفة، فقرر مجلس الإدارة أن يقرض وزارة الخارجية مبلغ 900.000جنيه بضمان الحكومة وبفائدة قدرها 4.5% وذلك للاستعانة بها على بناء السفارات في الخارج لتوفير الإيجارات الضخمة التي تتحملها ميزانية الدولة كعبء من أعباء التمثيل الخارجي[22]

14. ومنحت الشركة بلدية القاهرة قرضا مقداره نصف مليون جنيه يدفع على خمس دفعات بفائدة قدرها 5% لكي تستعين به في تنفيذ مشروع البلدية لتحسين مرفق مياه القاهرة[23]

15. وساهمت أيضا بمبلغ 100.000 جنيه في القرض الذي عقدته شركة مصر للفنادق بضمان الحكومة للاستعانة به على إنجاز أعمال

هذه الشركة التي سيكون لها أثرها الواضح في تنشيط السياحة وما تدره على البلاد من عملات أجنبية تساعدها على تنفيذ مختلف المشروعات الإنتاجية[24]

16. وعملت الشركة على محاربة المضاربة الصورية بالنزول عن أسعار الأوراق المالية في الفترة الحرجة التي مرت بها البلاد على أثر العدوان الثلاثي فزودت محفظتها المالية بما قيمته مائة ألف جنيه من السندات الحكومية وأسهم الشركات الصناعية الأخرى من الدرجة الأولى ومن بينها أسهم شركة صباغي البيضا[25]

17. وسارعت الشركة إلى المساهمة مع الحكومة في الأبحاث اللازمة لتزويد السوق المصرية بمؤسسة مصرية لإعادة التأمين، فقدمت الشركة المذكرات التي تساعدهم على استجلاء النقط والأوضاع الفنية في هذا المشروع، وبالفعل فقد أعلن وزير المالية أن الوزارة تبحث مشروع إنشاء شركة مصرية لإعادة التأمين تساهم فيها شركات التأمين المختلفة، وذلك للعمل على دعم سوق التأمين في مصر والاحتفاظ فيها بأكبر قدر ممكن من العمليات، ولتبادل عمليات إعادة التأمين مع الخارج على أسس متعادلة، فلذلك تعتبر إنشاء الشركة المساهمة المصرية لإعادة التأمين من أهم الأحداث الجديرة بالتسجيل، فقد صدر في 7 سبتمبر 1957 قرار رئيس الجمهورية بإنشاء هذه الشركة التي ساهمت فيها شركة مصر للتأمين في رأسمالها البالغ نصف مليون من الجنيهات ساهمت بمبلغ 95.000جنيه، وقد وقع اختيار المؤسسين

على عضو مجلس الإدارة المنتدب لشركة مصر للتأمين لتشريفه برياسة أول مجلس لإدارة هذه الشركة الجديدة ذات الأثر الخطير في اقتصاديات التأمين ولقد اعتبر هذا الاختيار تكريما لشركة مصر للتأمين واعترافا بمكانتها المرموقة بين جميع الشركات المصرية[26]

مع زوال أثر العدوان الثلاثي ونهاية الحصار الاقتصادي استمرت الشركة في تحقيق زيادة ملحوظة بالرسوم المحصلة وزيادة الاهتمام بالتأمينات سارية المفعول وبالتالي زيادة التحصيل فبلغ في سنة 1958 مبلغ 32100000 مقابل 28817000 جنيه بعام 1957، واستمرت الشركة على سياستها ونهجها في الاستثمار بمحفظة الأوراق المالية بزيادة قدرها 929000 جنيه عن العام الماضي، كما استطاعت الشركة تخفيض النفقات بنسبة تزيد عن 30% من خلال تحويل الأفرع إلى توكيل بالدول [27].

هذا ومع صدور (قانون التأمينات الاجتماعية رقم 92 لسنة 1959) سيكون من نتائجه على كل شركات التأمين ومنها خاصة شركة مصر للتأمين "أنه سينتزع من الشركة جميع عقود تأمين إصابات العمل وجميع عقود التأمين الجماعية التي مارستها منذ عام 1936" أي أنه بذلك تحرم الشركة من حوالي مليون ونصف من الجنيهات من مواردها السنوية[28]، كما بلغ نشاط الأعمال في هذا العام في فرع الحريق بلغ صافي الرسوم 287335.270 جنيه، رحل لحساب الأرباح والخسائر 106015.168 جنيه، ورحل للاحتياطي 182306.443 جنيه، وفي فرع النقل بلغ صافي الرسوم 259307.661 جنيه، رحل لحساب الأرباح والخسائر 33450.956 جنيه، بينما بلغ الاحتياطي

المرحل 400003.904 جنيه، وفي فرع الحوادث بلغ نصيب صافي الرسوم 178138.524 جنيه ورحل لحساب الأرباح والخسائر 57775.522 جنيه ورحل للاحتياطي مبلغ 317484.749 جنيه، وفي فرع الحياة بلغ الاحتياطي للتأمينات السارية 9950311.886 جنيه، بينما رحل لأرباح وخسائر مبلغ 60765.005 جنيه، وبلغ صافي الأرباح القابلة للتوزيع 150299.501 جنيه، تم توزيع حصة للمساهمين إجمالية بقيمة 106250 جنيه، وبعد احتساب كافة الخصومات رحل لحساب الأرباح للعام التالي مبلغ 13124.730 جنيه، واستمرارا في سياسة الاحتياط والحيطة بلغت إجمالي الاحتياطيات 11213000 جنيه[29] بنسبة زيادة 14% عن عام 1957.

ولقد استمرت الشركة أيضا في عام 1959 في تحقيق زيادة ملحوظة بالرسوم المحصلة وزيادة الاهتمام بالتأمينات سارية المفعول وبالتالي زيادة التحصيل، فبلغ 35861000 مقابل 32100000 جنيه العام الماضي، واستمرت أيضا على سياستها ونهجها في الاستثمار بمحفظة الأوراق المالية بزيادة قدرها 440000 جنيه عن العام الماضي، وبضغط نفقاتها ونجحت في ذلك لحد كبير عند مقارنتها بالأعوام السابقة[30]، ولقد بلغ صافي رسوم فرع الحريق 302617.629 جنيه، رحل لحساب الأرباح والخسائر 91713.726 جنيه، ورحل للاحتياطي 229898.00 جنيه، وفرع النقل بلغ صافي الرسوم 305933.494 جنيه، رحل لحساب الأرباح والخسائر 30354.023 جنيه، بينما بلغ الاحتياطي المرحل 534634.00 جنيه، وفرع الحوادث بلغ نصيب صافي الرسوم 206768.078 جنيه ورحل لحساب الأرباح والخسائر

16511.096 جنيه ورحل للاحتياطي مبلغ 350195.00 جنيه، وفرع الحياة بلغ الاحتياطي للتأمينات السارية 11459636.163 جنيه، بينما رحل لأرباح وخسائر مبلغ 29526.520 جنيه، وبلغ صافي الأرباح القابلة للتوزيع 153435.767 جنيه، وتم توزيع حصة للمساهمين إجمالية بقيمة 106250 جنيه، وبعد احتساب كافة الخصومات رحل لحساب الأرباح للعام التالي مبلغ 19845.021 جنيه، واستمرارا في سياسة الاحتياط والحيطة بلغت إجمالي الاحتياطيات 13197515 جنيه[31] بنسبة زيادة 17% عن عام 1958.

ولقد قامت الشركة في سنة 1960 بالتأمينات الخاصة بمشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان لما له من أهمية كبيرة ومؤثرة على اقتصاديات البلاد، واستمرت الشركة على سياستها ونهجها في الاستثمار بمحفظة الأوراق المالية بزيادة قدرها 1530960 جنيه عن العام الماضي[32]، وكان نشاط الأعمال في فرع الحريق بلغ صافي الرسوم 289690.221 جنيه، رحل لحساب الأرباح والخسائر 125562.098 جنيه، ورحل للاحتياطي 266591.00 جنيه، وفرع النقل بلغ صافي الرسوم 330868.944 جنيه، رحل لحساب الأرباح والخسائر 24119.533 جنيه، بينما بلغ الاحتياطي المرحل 671172.00 جنيه، وفرع الحوادث بلغ نصيب صافي الرسوم 231184.352 جنيه ورحل لحساب الأرباح والخسائر 72897.644 جنيه ورحل للاحتياطي مبلغ 462876.00 جنيه، وفرع الحياة بلغ الاحتياطي للتأمينات السارية 12937840.00 جنيه، بينما رحل لأرباح وخسائر مبلغ 5649.148 جنيه، وبلغ صافي الأرباح القابلة للتوزيع 141015.057 جنيه، تم توزيع حصة للمساهمين إجمالية بقيمة

106250 جنيه، وبعد احتساب كافة الخصومات رحل لحساب الأرباح للعام التالي مبلغ 17624.973 جنيه، واستمرارا في سياسة الاحتياط والحيطة بلغت إجمالي الاحتياطيات 14867780 جنيه[33] بنسبة زيادة 12% عن عام 1959.

يختلف عام 1961 عن سابقيه ففي 20 يوليو 1961 صدر القانون رقم 117 لسنة 1961، والذي قضى في مادته الأولى بتأميم جميع البنوك وشركات التأمين وبأيلولة ملكيتها إلى الدولة، أما المادة الثانية فبمقتضاها تحولت أسهم الشركة إلى سندات إسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة 4% (المائة) سنويا، بينما بموجب المادة الثالثة تحدد سعر السند للشركة بملغ 1064 جنيه حسب آخر إقفال بالبورصة قبل صدور هذا القانون، كما صدر القانون رقم 111 لسنة 1961 بإشراك الموظفين والعمال في أرباح الشركات التي تناولتها القوانين الاشتراكية بنسبة 25% (في المائة) من الأرباح المعدة للتوزيع، كما قضى القانون رقم 114 لسنة 1961 بإشراك الموظفين والعمال في مجالس إدارة الشركات، وذلك بالاقتراع السري المباشر، أما على مستوى النشاط الاقتصادي للشركة فقد استمرت في تحقيق أرقام قياسية لم تبلغها منذ الإنشاء 1943[34].

هذا وقد ظهر جليا أثر التأميم على الشركة بجانب الاستثمارات، فبينما انتهت الشركة من أعمال عمارتها الجديدة بميدان الجيزة وتم تأجيرها فعلا، ولكن وفقا للقانون الاشتراكي الجديد والذي يحدد الإيجار بنسبة معينة من التكاليف وهو ما استتبع تخفيضا كبيرا في قيمة الإيجار عما كان مقدر له، وكما توجهت الشركة لشراء ارض كبيرة تقع بمدينة نصر لإنشاء مساكن تخصص لذوي الدخل

المحدود، وعلى نفس المنوال قامت بوضع مشروع للاستفادة من أرضها بمدينة الأوقاف والتي مساحتها تقريبا ثلاثة أفدنة لبناء مساكن تتناسب مع الطبقة المتوسطة للمساهمة بحل أزمة الإسكان ومشاركة في تطبيق التوجه الاشتراكي[35].

وكان نشاط أعمال هذه السنة في فرع الحريق بلغ صافي الرسوم 374194.291 جنيه، رحل لحساب الأرباح والخسائر 127673.528 جنيه، ورحل للاحتياطي 329612.00 جنيه، وفرع النقل بلغ صافي الرسوم 317062.028 جنيه، رحل لحساب الأرباح والخسائر 111062.840 جنيه، بينما بلغ الاحتياطي المرحل 702183.00 جنيه، وفي فرع الحوادث بلغ نصيب صافي الرسوم 193899.461 جنيه ورحل لحساب الأرباح والخسائر (57057.369) جنيه ورحل للاحتياطي مبلغ 558044.00 جنيه، وفي فرع الحياة بلغ الاحتياطي للتأمينات السارية 13835041.464 جنيه، بينما رحل لأرباح وخسائر مبلغ 9355.188 جنيه، ولقد بلغ صافي الأرباح القابلة للتوزيع 154652.671 جنيه، وقد اختلفت توزيعات الأرباح عن السنوات السابقة نظرا لما طرأ عليها من تعديلات بقانون التأميم، فبلغ إجمالي الربح القابل للتوزيع 113849.504 جنيه 75% منها نصيب الحكومة بقيمة 85387.129 جنيه، 25% حصة الموظفين والعمال بقيمة 28462.375 جنيه، واستمرارا في سياسة الاحتياط والحيطة بلغت إجمالي الاحتياطيات 15846000 جنيه[36] بنسبة زيادة 3% عن عام 1960.

ويمكن تلخيص سياسة الحيطة والحذر التي اتبعتها الشركة بأنها تمثلت في:

-زيادة نسبة احتياطي الطوارئ عن القيمة المخصصة له.

-زيادة أنواع جديدة من الاحتياطيات غير العادية مثل احتياطي مواجهة آثار الحرب.

-زيادة احتجاز الأرباح وتحويلها لسنين مستقبلية وعدم توزيعها في نفس السنة.

-تنوع الاستثمارات بدلا من تخصيصها في نوع واحد من الاستثمارات لتقليل المخاطر.

-هذا ونخلص إلى:

-أنه برغم أن الشركة مرت بأحداث عالمية ومحلية خطيرة ومؤثرة مثل الحرب العالمية الثانية، أو حرب فلسطين، أو ثورة يوليو أو العدوان الثلاثي على مصر، إلا أن الشركة استطاعت على مر كل هذه الأحداث والسنين بالأرقام أن تعبر عن مدى النجاح الذي حققته.

-فحققت عبر تاريخها صافي ربح ولم يتحقق لها صافي خسارة في أي منها، ففي الوقت الذي حققت فيه صافي ربح 4000 جنيه وما يقرب من 1500 جنيه صافي ربح مرحل في سنة 1934، بلغ في سنة 1961 ما يقرب من 17 ألف صافي ربح مرحل، وبلغ صافي الربح القابل للتوزيع ما يقرب 154 ألف جنيه، بينما بلغ إجمالي استثمارات الشركة في سنة 1961 ما يقرب 18 مليون جنيه، وبلغ إجمالي

الاحتياطات لنفس السنة 1961 ما يقرب من 15 مليون جنيه، وهو ما يعبر بالأرقام بشكل واضح مدى النجاح الساحق لهذه الشركة وتميزها.

رسم بياني رقم (20)[37]

رسم بياني رقم (21)[38]

رسم بياني رقم (22)[39]

الهوامش:

[1](1) منى قاسم، **بنك مصر وطلعت حرب صفحات من التاريخ**، بنك مصر، القاهرة 2007، ص 145

(2) بنك مصر، **العيد الستيني لبنك مصر 1920-1980**، مطابع الشروق، 1980، ص9

(3) **بنك مصر وشركاته**، مكتبة بنك مصر

(4) شركة مصر للتأمين، **اليوبيل الذهبي1934-1984**، ص 13

(5) علي أحمد الشافعي، **بحث عن التأمين في الخمسين سنة الأخيرة في الجمهورية العربية المتحدة**، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، القاهرة 1960، ص 161

(6) **بنك مصر وشركاته**، مكتبة بنك مصر، ص58

(7) دار الوثائق القومية بالقاهرة، مصلحة الشركات، الكود الأرشيفي 3019-007014

(8) وثائق بنك مصر، **مركز التوثيق الحضاري بالقرية الذكية**

(9) كلمة للدكتور محمد علي عرفه عضو مجلس الإدارة المنتدب في اليوبيل الفضي، المكتبة العامة 14 يناير 1959، ص 14

(10) فتحي محمد إبراهيم رئيس مجلس إدارة الشركة، اليوبيل الذهبي 1934-1984، المكتبة العامة للشركة، مطابع الشروق، ص 12

(11) نبذه تاريخية عن الشركة في الكتاب التذكاري لشركة مصر للتأمين، المكتبة العامة للشركة، ص 25

(12) كان أحمد مدحت يكن باشا محافظا للإسكندرية، ثم وزيرا للزراعة 1919، ثم وزيرا للأوقاف 1921، ثم وزيرا للخارجية 1929، وكان رئيسا لمجلس إدارة بنك مصر وشركاته، وعضوا بمجلس الشيوخ. زكي محمد مجاهد، **الأعلام الشرقية في المائة الرابعة عشرة الهجرية** 1883-1946، القسم الثاني الوزراء والسفراء، دار الطباعة المصرية الحديثة، القاهرة، ص 58

(13) كان محمد أحمد فرغلي من أصحاب الملايين عكف على تجارة القطن وحدها حتى أصبح الثالث بين المصدرين في العامين الأولين للحرب العالمية الثانية، وكان يملك وأسرته جميع أسهم شركة الأقطان والأعمال المالية التي كانت تبلغ قيمتها عند التأميم مليون ونصف مليون جنيه تقريبا. عبد العظيم رمضان، **صراع الطبقات في مصر 1837-1952**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1978، ص 109

(14) شركة مصر لعموم التأمينات، عقد الشركة الابتدائي، مطبعة مصر، القاهرة 1934، ص ص6-7

(15) شركات مصر، 1920-1945، شركة مصر للتأمين، ص33

(16) علي أحمد الشافعي، بحث عن التأمين في الخمسين سنة الأخيرة، شركة الإعلانات الشرقية، القاهرة 1960، ص ص188-189

(17) شركة مصر للتأمين، وثيقة عن المساهمة في المشروعات الإنتاجية

(18) الكتاب التذكاري مصر للتأمين، مسيرة الإنجازات، 1934-2001، ص 55

(19) شركة مصر لعموم التأمينات، أعمال الجمعية العمومية العادية للمساهمين في يوم الخميس 29 مايو سنة 1941 عن السنة السابعة من حياة الشركة سنة 1940

(20) اليوبيل الفضي، المكتبة العامة، 14 يناير 1959ص ص 75-77

(21) شركة مصر للتأمين، أعمال الجمعية العمومية للمساهمين المنعقدة في يوم الأربعاء 29 يونية 1955 عن السنة الحادية والعشرين 1954، ص9

(22) شركة مصر للتأمين، تقرير مجلس الإدارة عن سنة 1956، قوانين التمصير، ص7

(23) المصدر نفسه

(24) المصدر السابق

(25) شركة مصر للتأمين، تقرير مجلس الإدارة عن سنة 1957، استثمار أموال الشركة، ص 8

(26) شركة مصر للتأمين، تقرير مجلس الإدارة عن سنة 1957، الشركة المصرية لإعادة التأمين، ص 7

(27) دار الوثائق، مصلحة الشركات، الكود الأرشيفي 3019-007017

(28) المصدر السابق، الكود الأرشيفي 3019-007015

(29) دار الوثائق، المصدر السابق

(30) دار الوثائق، مصلحة الشركات، الكود الأرشيفي 3019-007017

(31) شركة مصر للتأمين، تقرير مجلس الإدارة عن سنة 1959، السنة السادسة والعشرين من حياة الشركة، يوم الأحد الموافق 26 يونيو سنة 1960، مطبعة مصر، القاهرة، ص 11-18

(32) دار الوثائق، مصلحة الشركات، الكود الأرشيفي 3019-007018

(33) شركة مصر للتأمين، تقرير مجلس الإدارة عن سنة 1960، السنة السابعة والعشرين من حياة الشركة، يوم الخميس الموافق 29 يونية سنة 1961، القاهرة، مطبعة مصر، ص 10-17

(34) دار الوثائق، مصلحة الشركات، الكود الأرشيفي 3019-00718، شركة مصر للتأمين

(35) دار الوثائق، مصلحة الشركات، الكود الأرشيفي 3019-007018

(36) شركة مصر للتأمين، تقرير مجلس الإدارة عن سنة 1961، السنة الثامنة والعشرين من حياة الشركة، المقدم إلى المؤسسة المصرية العامة للتأمين، يوم الأربعاء الموافق 13 يونية سنة 1962، مطبعة مصر، القاهرة، ص 10-17

(37) تم إعداد الرسم البياني بواسطة الباحثة من خلال البيانات الخاصة بالسنوات السابقة

(38) تم إعداد الرسم البياني بواسطة الباحثة من خلال البيانات الخاصة بالسنوات السابقة

(39) تم إعداد الرسم البياني بواسطة الباحثة من خلال البيانات الخاصة بالسنوات السابقة